الشهادة الشفوية كمصدر لتاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية

بين الإمكان والضوابط

Oral testimony as a source for the history of the national movement and the Algerian Revolution

أ. بن يغزر أحمد

جامعة خميس مليانة

تاريخ الاستلام : 2016/07/14 تاريخ القبول:2016/09/04

Abstract :

The oral testimony is an important source for the history of events from here Jaeet importance of oral testimony in the history of Algerian National Movement and the revolution, for the year 1954-1962.an acceptance of testimony oral history as a source not only an option, but the methodology imposed by the logic of "document deficits" for knowledge of every need historical context and details.

Key Wold :

Certificate Alhvoah- National Movement Algerian- revolution Algerian- historic document

رغم أن اعتماد الشهادة الشفوية في الكتابة التاريخية ليس جديدا [1]لكن الاعتراض على ذلك ولعقود قريبة كان كبيرا، كما أن التشكيك في مصداقية وعلمية توظيف الشهادات الشفوية في عملية التأريخ ظل قائما في المدرسة التاريخية الكلاسيكية ،بل :" أن شريحة عريضة من المؤرخين ،لاسيما أولئك المنتسبين إلى المدرسة المنهجية ،ظلوا حتى وقت قريب جدا يرفضون الاعتراف بالرواية الشفوية مصدرا للمعرفة التاريخية واصفين أياها بالتفاهة والهزال."[2]

لكن حجم هذا الاعتراض بدأ بالتقلص تدريجيا إلا أن انتفى تقريبا ،فقد نجحت نظرية "التاريخ الشفوي"[3] في إثبات حجيتها وجدواها ،خصوصا مع الجهود العلمية التي بذلت في هذا الشأن من قبل الباحثين في التنظير الفكري ،والتأسيس المنهجي لهذا التوجه في الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا تحديدا ،ومع مرور الوقت غدت الرواية الشفوية إحدى المصادر المعتبرة في

المدارس التاريخية المختلفة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالفترات التاريخية القريبة وهو ما يسميه البعض ب: "التاريخ الراهن"[4].

بطبيعة الحال ليس هدف هذه المداخلة هو المناقشة المنهجية للتاريخ الشفوي كأحد حقول المعرفة التاريخية، ولكن هدفها فقط الوقوف عند الشهادة الشفوية باعتبارها مصدرا لتاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، بين الإمكانية الواقعية لها من جهة ،وبين الضوابط التي تحتاجها لتتلبس بالمصداقية والقبول، وتساهم في تجلية واستكمال بناء الأحداث التاريخية وقراءتها.

تحديد المفهوم

من المهم ابتداءا تحديد مفهوم الشهادة الشفوية في ظل تعدد المصطلحات التي تنتمي إلى نفس عائلة هذه الأخيرة ،كالتاريخ الشفوي، والذاكرة ،والتراث الشفهي...وهو ما من شأنه أن يحدث التباسا، أو تداخلا مفاهيميا. فالشهادة الشفوية تقوم أساسا على استقاء المؤرخ لمعلومات، أو روايات عن حادثة تاريخية ما ممن كان شاهدا عليها،أو طرفا فيها،سواء بشكل مباشر من خلال المقابلة ،أو بشكل غير مباشر من خلال تسجيلات مكتوبة ،أو مسموعة ،أو مرئية ،يفحصها الباحث ولو لم يكن هو من كتبها أو أجراها.

وقد يندرج تحت هذا التعريف ما يكتبه بعض الفاعلين أو الشهود على شكل مذكرات شخصية ،أو ما تجريه الصحف والمجلات ووسائل الإعلام المختلفة من مقابلات وحوارات ،رغم التحفظ الذي يمكن أن يبديه البعض من الشهادات التي لا تكون نتاج إشراف مباشر من المؤرخ ،ليس باعتباره محاورا فقط —وهو ما يمكن أن يقوم به أي صحفي —ولكن باعتباره يقيم حواره على قاعدة فرضيات بحثية مسبقة ،تساهم الشهادة الشفوية في تأكيدها أو تعديلها أو نفيها، أي أن :" المؤرخ في هذه الحالة يعيش الأحداث التاريخية التي يدرسها عبر بعض المشاركة فيها أو ممن سمعها من المشاركة ،وله إمكانية الحوار المباشر معهم واستيضاحهم في جوانب كثيرة من

الماضي ،كما يستفيد المؤرخ بطريقة مباشرة من الانطباع العام الذي تركته الأحداث اللاحقة في نفس الفرد الذي شارك في صنع الحدث أو شهده أو سمعه ممن شهده "[5].

ولا شك أن هذا التعريف وإن كان يتقاطع مع ما يعرف بالتاريخ الشفوي ،ولكنه لا يتطابق معه ،باعتبار أن هذا الأخير لا يقتصر على المقابلة بل يمتد إلى كل الأشكال التعبيرية الأخرى كالأغنية، والحكايات المنقولة عبر الأجيال ،وكذا الأمثال الشعبية ،والفلكور، والتراث عموما ،كما أنه يتجاوز الحدود الزمنية للشهادة الشفوية التي تقتصر على الأحداث القريبة على عكس التاريخ الشفوي الذي يمتد لفترات زمنية أطول ،فضلا عن أنه يتداخل مع حقول معرفية أخرى كالأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع .

أهمية الشهادة الشفوية :

تبدأ أهمية الشهادة الشفوية من عجز الحصيلة الوثائقية "الوثائق الرسمية المكتوبة "في إكمال إعادة بناء الحادثة التاريخية، سواء لعدم وجود الوثيقة أصلا، أو لضياعها، أو لصعوبة التأكد من صحتها، أو لعدم كفايتها التفسيرية...وفي هذه الحالة يقف المنهج التاريخي الصارم الذي يأخذ بمبدأ – لا تاريخ بدون وثائق — عاجزا غير قادر على الاستمرار لأنه سيتناقض مع مبدأه.

فالقبول بالشهادة الشفوية كمصدر تاريخي لم يكن فقط خيارا، ولكنه ضرورة منهجية فرضها عجز منطق "الوثيقة "عن الإلمام بكل حيثيات وتفاصيل السياق التاريخي. وتزداد أهمية الشهادة الشفوية أكثر عندما يتعلق الأمر بدراسة حركات نضالية ،أو ثورات شعبية على غرار الحركة الوطنية والثورة الجزائرية ،التي يفرض طابعها درجة عالية من السرية ،وتجنب استخدام الوثائق إلا على نطاق ضيق ومحدود حذرا من انكشاف أسرارها ،أو أفرادها .

ولذلك فإن رصيد الثورة الوثائقي ،ومن قبلها الحركة الوطنية ،ليس كبيرا بالحجم الذي يغطي كل أحداثها ومراحلها ،ويفسر كل وقائعها وتطوراتها،مما يجعل من :" الخطأ الاعتقاد ،أنه بالإمكان الاكتفاء بتطبيق المنهج التاريخي الكلاسيكي ،الذي يعتمد أساسا على الأرشيف

الوثائقي ،فالواقع يؤكد لنا يوميا مدى الصعوبة التي يجدها الباحث في العثور على وثائق ،تخص البحث في بعض المواضيع ،ومنها بشكل خاص الأحداث التي عرفتها الثورة الجزائرية بداخل البلاد "[6].

صحيح أن كما معتبرا من الوثائق حول الثورة الجزائرية، وكذا نشاط الحركة الوطنية، وتاريخ الجزائر عموما موجود في مراكز الأرشيف بفرنسا، وفي بعض المؤسسات والهيئات التي كانت لها علاقة بالجزائر خلال فترة الاحتلال كوزارة الدفاع والخارجية...ولعله يمثل الجزء الأكبر والأهم من الأرشيف الإجمالي المتوفر عن هذه الفترة ،لكن الاطمئنان إليه بشكل كامل في الكتابة التاريخية غير محصن من التزييف، والدس ،أو الانتقائية في عرض بعض من الوثائق ،وحجب بعضها الآخر بما يتوافق مع المصالح الفرنسية ،كما إنه يمثل في الغالب وجهة النظر الفرنسية من خلال التقارير التي كانت تصدر عن الهيئات الرسمية المدنية والعسكرية .بطبيعة الحال هذا لا ينقص من أهمية الوثيقة المكتوبة، ولا يلغي ضرورتها للبحث التاريخي ،ولكن في المقابل لا يجعلها المعادل الوحيد للحقيقة ،كأنه لا تاريخ بدونها .إن الشهادة الشفوية من شأنها إذا تم التعامل معها بطريقة منهجية، ووفق ضوابط دقيقة، إن في جمعها، أو في استقرائها ونقدها، أو في توظيفها، أن تسد فراغا كبيرا في الكتابة التاريخية، خصوصا حول الثورة الجزائرية.

لعل الإضافة النوعية للشهادة الشفوية التي تستحق الإشارة ،أنها لا تصف الحدث فقط من زاوية من يرويها ولكن :" تعبر كذلك عن شيء من العلاقة بين الماضي والحاضر والامتدادات بينهما،لأن رواية الأفراد يعكس إلى حد ما خلفياتهم المعاصرة لأنهم يتأثرون بالمحيط الاجتماعي السائد ،وبحياتهم الحاضرة .فالفاعل التاريخي لا يصف الماضي الذي يعرفه من خلال مثل وقيم موجودة في ذهنه "[7].

وبقدر أهمية هذه الخصيصة في الشهادة الشفوية إلا إنها لا يجب أن تغيب عن وعي المؤرخ في الفصل بين الحدث كما وقع ،وبين انطباع الفاعل عنه ،وهو ما سنناقشه لاحقا .

محاذير الشهادة الشفوية :

إن هذا الاستطراد في الوقوف عند أهمية الشهادة الشفوية، لا ينبغي أن يحجب وجاهة بعض التحفظات التي يبديها بعض المنهجيين اتجاهها، وهي بالمجمل قابلة للتجاوز إذا ما روعيت في عملية البحث،واستبطنتفي جميع مراحل التعامل مع هذه الشهادة .

وأغلب هذه التحفظات تنطلق من أن الشهادة الشفوية تصدر عن فرد طرف أو شاهد ،يمكن أن تؤثر على شهادته مجموعة مؤثرات تتمحور في عمومها في مايلي :

1 – علاقة الشاهد بالحدث تبنيا وتأييدا أو رفضا ومعارضة ،وهوما من شأنه أن يفسح المجال له لكي لا يذكر من الواقعة إلا ما يتوافق مع موقفه منها ،أو يضيف إليها بما يعزز معتقداته وتصوراته عنها، وهو ما يسمى في المنهج التاريخي بالذاتية ،مع ملاحظة أن هذا التحفظ قد يشمل أيضا الوثيقة المكتوبة ،وهي ليست بريئة منه في كل الأحوال، فهي تعكس وجهة نظر وميول من كتبها أو أصدرها ،كما تعكس الشهادة الشفوية ميول من يدلي بها ،وتبقى هنا نباهة المؤرخ وحرفيته في التعامل مع الشهادة أو الوثيقة لتقدير منسوب الأمانة في ما سمع او في ما قرأ،وقد تكون الشهادة الشفوية من هذه الناحية :" أكثر مصداقية من الأولى – أي الوثيقة – لأنها تأتي بعفوية ،بالإضافة غلى صعوبة مراقبة ما يصرح به صاحبها،إلا أنها شحيحة من ناحية المعلومات عكس المكتوبة منها." (8)

2 – ومن كون الشاهد فردا ،أو حتى مجموعة أفراد ،فقد تكون روايته للحدث مجرد رؤية من زاوية محددة، لا تسمح بالنظر إليه في صورته الشاملة والكلية ،أي أنه ليس تاريخا ،قد يكون ذكريات ،أو انطباعات ،أو في أحسن الأحوال مجرد وقائع فردية ،لكن لا تندرج ضمن سياق تاريخي أشمل ،فرواية مجاهد ما ،لتفاصيل معركة ما،في زمن ما ،في مكان ما ،خلال ثورة

التحرير وفقا لهذا التحفظ ،قد لا تعبر عن الصيرورة الكلية للثورة ،وقد لا تكون ذات دلالة كبيرة في مسارها ،ولكنها بالنسبة لراويها قد تكون حدثا محوريا ومفصليا ،ويزداد هذا التحفظ إلحاحا من وجهة نظر المدرسة التي تحصر التاريخ فقط في الأحداث الكبيرة ،والتحولات الضخمة ،وتقفز تماما على دور الفرد ،والأحداث الصغيرة ،في رسم مجرى التاريخ أو في تفسيره.

3 – تأثير كفاءة الشاهد العقلية والصحية على شهادته ،خاصة في ما يتعلق بتأثير ضعف الذاكرة بفعل تقدم السن ،مما يجعل تذكر الاحداث وخاصة في تفاصيلها – وقد تكون هي الأهم – نسبية ،أو ربما محل شك وتردد أو عدم يقين ،وذلك ما يخدش من مصداقية الشهادة .

بطبيعة الحال هذا الأمر ليس مطلقا، فقد يحتفظ البعض بقوة ذاكرته رغم تقدم السن، وقد تضعف ذاكرة من هو أصغر، لكن المشكلة ليست في قوة حضور الذاكرة عند الشهادة، ولكن في ضعف حضورها عند الحاجة إليها.

فإذا افترضنا مثلا أن شاهدا ما كان سنة 1945في سن العشرين ،فسيكون سنة 2015في سن التسعين إن أطال الله في عمره ،أي أن الزمن الذي يفصله عن أحداث الحركة الوطنية التي عاشها قبل 1954هو في حدود ستين سنة ،أما الزمن الذي يفصله عن الثورة التحررية ،فهو في حدود خمسين سنة ،فهل بإمكان الشخص العادي أن يتذكر تفاصيل الأحداث البعيدة بهذا المدي بالكفاءة المطلوبة ما لم تكن قد سجلت في وقت سابق ؟

4 – إمكانية أن يمزج الشاهد – وهذا محتمل جدا – روايته للحدث كما وقع في حينه أي في فترة وقوعه ،مع انطباعه عنه بما تراكم لديه بعد مرور الوقت من خبرات وتحولات نفسية وفكرية ،وكذلك مع ما حصل في الواقع من تغيرات وتطورات، وهو ما يعني ان صورة الحدث في ذهن الشاهد لم تعد كما كانت في نسخته الأولى والأصلية ،وبقدر ما يمكن أن نعتبر ذلك خصيصة تتميز بها الشهادة الشفوية ،عن الوثيقة المكتوبة ،كما أشرنا إلى ذلك سابقا ،بقدر ما يمكن أن

تدفع بالشاهد إلى تعديل ليس روايته للحدث فحسب ،ولكن الحدث في ذاته ،وهذا ما لا يخدم مصداقية الشهادة.

5 – إذا كانت التحفظات السابقة تتعلق بشخص الشاهد ،فإن تحفظات أخرى ترتبط بالبيئة التي تحيط بالشاهد ،ومقدار ما يتوفر فيها من حرية وقدرة على الإدلاء بالشهادة ،بدون ضغوط من أي نوع ومن أي جهة ،ومن دون تخوف من ردود أفعال محتملة في حالة إذا ما صرح الشاهد بما يعرفه .

ويزداد تأثير التحفظ كلما تعلق الأمر بقضايا خلافية أو جدلية،أو بمستوى معين من مستويات الأحداث، ولعنا نستحضر هنا ما أثارته مذكرات المجاهد علي كافي رحمه الله عند صدورها من جدل إعلامي وسياسي وصل حتى قاعات المحاكم .

وهذا ما يفسر إحجام الكثير من الفاعلين في الثورة الجزائرية – ومنهم من غادرنا إلى الأبد – عن تقديم شهادتهم، وفيهم من كان يحتل مواقع ريادية ،والأكيد أن ذهابهم هو ذهاب لجزء من تاريخ الثورة ،واكتفى البعض الآخر بشهادات عامة ،أو اقتصرت شهادتهم على فترات زمنية معينة ،تجنبا لردود فعل محتملة .

6 – كما أن فرصة تقديم الشهادة ليست متاحة للجميع بنفس القدر ،فقد لا يكون الشاهد قادرا من الناحية المعرفية والمنهجية على تسجيل شهادته بشكل يجعلها قابلة للاستعمال التاريخي ،خصوصا وأن نسبة كبيرة من مجاهدي ثورة التحرير أميون ،ويحتاجون إلى من يساعدهم على الحفر المدروس في الذاكرة ،وفي الصياغة السليمة للشهادة .

ولعله من المهم الإشارة هنا إلى أن كميات معتبرة من الشهادات عن الثورة الجزائرية قد جمعت عبر مختلف ولايات الوطن من طرف مديريات المجاهدين، وكذا شهادات أخري من طرف المركز الوطني للبحث في تاريخ الحركة الوطنية والثورة[9] وهي تشكل مادة خام مهمة أمام

الباحثين في تاريخ الثورة الجزائرية ، ولكن ليس من المؤكد توافر هذه الشهادات على الشروط المنهجية اللازمة .

7 –إن الإخراج النهائي للشهادة الشفوية تتوقف على مهارة صياغتها بشكل صحيح ،وإذا ما تجاوزنا الشهادات التي يقدمها أصحابها بأنفسهم عبر التصريح أو الكتابة، فإن المؤرخ يتحمل المسؤولية المباشرة في الصياغة الأمينة للشهادة بحيث تعكس بشكل دقيق رؤية الشاهد للحدث ،ويأتي التحفظ من إمكانية تحكم ناقل الشهادة في صياغتها بشكل تعبر عن ميوله وتصوره هو وليس نظرة الشاهد .

ضوابط التعامل مع الشهادة الشفوية

ليس هناك من شك أن التحفظات التي ذكرناها أعلاه وجيهة ،وأنها إن لم تؤخذ بعين الاعتبار فستعزز موقف من يعترضون على اعتماد الشهادة الشفوية،وتضعف من علمية الكتابة التاريخية وتجعلها أقرب إلى النصوص الإنشائية غير الموثقة ،ويصير احتمال الدس وحضور الذاتية المفرطة،وتوجيه الحدث التاريخي،احتمالا واردا.

إن الالتزام بالضوابط المنهجية هو الذي يعطي قيمة للشهادة الشفوية ،بحيث تلعب دورا مكملا بالنسبة للوقائع التي تسندها الوثائق الأرشيفية،ودورا رئيسيا بالنسبة للوقائع المفتقرة للتوثيق ،وهذا ما يثبت حضورها في كلا الحالتين،بدون أن يعني ذلك أنها تشكل بديلا عن الوثائق في حالة وجودها ،ولا مصدرا أقل أو أكثر أهمية منها.

من جملة الضوابط التي تشرعن استغلال الشهادة الشفوية كمصدر يستثمره المؤرخ إضافة إلى المصادر الأخرىما يلي :

1 –إخضاع مصدر الشهادة لمعايير المصداقية ،من حيث كونه مؤهلا لتقديمها،ومدى العلاقة التي تربطه بالحدث المروي ،وأطرافه ،وحدود استعداده للتجرد من ذاتيته ،ورواية الواقعة بجميع المعطيات التي يملكها،وقد لا يكون هذا الأمر متاحا بشكل مطلق ،كما أن قياس هذه

المعايير ليس ميسورا،وهو يعتمد على حدس المؤرخ،والدفع بالشاهد من خلال الحوارالذكي،والأسئلة الكاشفة ليقدم كل ما عنده، ولاستدعاء الذاكرة العميقة له.

وهذا لا يعني أن نواجه الشاهد بهذه المعايير كشروط مسبقة،لأن من شأن ذلك أن يحد من عفويته في الإدلاء بالشهادة،كما لو أنه أمام محقق ،ولكن نتركه ليتحدث على سجيته،مع أخذ المعايير المذكورة بعين الاعتبار أثناء استقراء الشهادة ،أو أثناء مقارنتها بغيرها من الشهادات المتعلقة بنفس الحدث .

2 – التعامل مع الشهادة ليس باعتبارها تاريخا، ولا نسخا للحدث :" بل أثرا للواقعة على عقل ناقلها أو شاهدها أو الموكول إليه تسجيلها،فهي في النهاية مجرد تمثل أو علامة ...وبالتالي يكون تقدير قيمتها من تقدير الجوانب الخفية في شخصية صاحبها."[10]

وهذا الاعتبار هو الذي يفسر تناقض بعض الشهادات الشفوية بين أكثر من شاهد في الواقعة نفسها، وليس ذلك إلا نتيجة طبيعية لاختلاف تمثل الحدث في الذهن ،وليس لاختلاف الحدث نفسه ،وهو ما يفرض على المتعامل مع الشهادة الشفوية منهجا مقارنا سواء بين الشهادات المختلفة ،أو بينها وبين الوثائق الأرشيفية ،ليحدد مساحات الاتفاق ومساحات الاختلاف، فإن لم يسعفه ذلك فعليه أن يوسع التحري إلى مقارنة الشهادات مع مصادر أخرى كالصحف الصادرة زمن الواقعة، أو الكتابات التاريخية المتزامنة ،أوحتى بزيارة مواقع الحدث لعل ذلك يقدح في عقله من خلال الملاحظة المقربة ما يرجح به الصحيح من غيره ،وعلى عكس ما يعتقده البعض فإن تناقض الشهادات أمر إيجابي للمؤرخ قد تتيح له التعامل مع كل الاحتمالات ،وهو ما يقربه من الحقيقة أو يوصلها إليها ،وفي ممارسة عملية الترجيح بين نقاط الاختلاف على الباحث أن :" يقوم بعملية نقد لذاته، لأنه من الممكن جدا أن تكون له نفسه ميولات إلى تفسيرات وقراءات محددة،بفعل عوامل إيديولوجية أو جهوية أو ثقافية أو طبقية ..."[11] تجعله يتبنى شهادات دون أخرى بغير وجه حق.

3 –التحضير الجيد لإجراء المقابلة الشفوية ،بالقراءة عن موضوعها،وعن الأحداث القريبة منها وذات العلاقة بها قبل إجراء المقابلة ، لاستخدام تلك الخلفية في استقصاء الشاهد ،واستفزاز ذاكرته ،ومساعدته من خلال الأسئلة الدقيقة ليستذكر التفاصيل المعرضة للنسيان ،أو تشجيعه ليتكلم عن بعض مفاصل الحدث المروي التي يتقصد لسبب أو لآخر تجاوزها والتغافل عنها .ويمكن هنا تعمد عدم الاكتفاء بلقاء واحد وتكريره لأكثر من مرة مع مراجعة ما تم تسجيله ،ثم استغلال اللقاءات التالية لاستجلاء ما كان مبهما ، أو استكمال ما كان ناقصا ، أو التأكد مما كان غامضا.

4 –عدم الاكتفاء في جمع الشهادات بنوعية معينه من الشهود ،بالتركيز مثلا على الفئات القيادية ،أو الأسماء المتداولة إعلاميا،فقد تكون بعض الشهادات من فئات بسيطة أكثر مصداقية وعمق ،لأنها تتكلم بعفوية ،وبدون خلفيات ولا حسابات ولا طموحات أيضا ،وهو ما يجعلها في روايتها للأحداث أكثر صدقا، ولعل تردد وامتناع بعض الفاعلين في الثورة من القيادات والرموز في تسجيل شهاداتهم،أو كتابة مذكراتهم إلا دليل على ذلك[12].

5 – الحرص عند تحرير الشهادة الشفوية بشكل مكتوب على النقل الأمين لرواية الشاهد بدون تصرف في المحتوى حتى ولو بدا غريبا،أو غير منسجم مع قناعات الباحث،مع الاكتفاء في حالة الاقتضاء بالشرح والتعليق على هامش متن الشهادة .

وعند استعمال الشهادة الشفوية في تركيب الحادثة التاريخية ، أو إنتاج المعرفة التاريخية،فيجب الحرص على عدم اجتزاء الشهادة، أو إخراجها عن سياقها،أو انتقاء الشهادات بما يوافق هوى الباحث وميوله ،أو موضعتها في الكتابة التاريخية بشكل يجعلها تخدم حكما مسبقا،أو تفسيرها بغير مقتضى لفظها وأسلوب صياغتها ومقصد مصدرها.

إن تمثل هذه الضوابط أثناء التعامل مع الشهادة الشفوية جمعا ،واستقراءا،وتوظيفا هو الذي يعطي لها شرعية في البحث التاريخي ،ويمكن لها كإحدى المصادر التي لا يمكن للباحث

التاريخي أن يستغني عنها،وتساهم في نفس الوقت في الإحاطة بالأحداث التاريخية من جميع جوانبها، وإن الثورة الجزائرية في أمس الحاجة إلى استتثمار التراث الشفوي كمصدر لتدوين تاريخها خصوصا أن الجيل الذي صنعها وكان شاهدا عليها يكاد يغيب تماما، بدون أن يعني ذلك إمكانية الإحاطة التامة بحقيقة الحدث ،وصدق من قال: "إذا فكر المؤرخ في أن ما يكتبه لابد وأن يكون محققا مقطوعا بصحته ،فإنه لن يستطيع أن يكتب أي تاريخ ".

الإحالات :

(1) منذ القديم كان المؤرخون يعتمدون على الرواية الشفوية في التدوين التاريخي،ومعظم ما كتب منذ قدماء اليونان والرومان ومن بعدهم العرب والمسلمين كان شفويا في مصدره،ولعل إبداع العرب والمسلمين في تدوين أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرته والتاريخ من بعد ذلك من خلال علم الجرح والتعديل والإسناد والرواية إلا دليل على أهمية الشهادة الشفوية .

(2) فتحي ليسير: تاريخ الزمن الراهن، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس. 2012، ص 122.

(3) التاريخ الشفوي غير الشهادة الشفوية ويعرف كما يلي :"منهج بحث وظيفته دراسة الماضي من خلال ذاكرة منطوقة قوامها روايات الأفراد واستحضاراتهم عن حيواتهم وخبراتهم ومشاهداتهم لاسيما تلك التي شاركوا أو كانوا مجرد شهود عيان عنها .وتحمل هذه الروايات والاستحضارات ترتيبا كرونولوجيا " ،وقد تم التأسيس لهذا التوجه في الولايات المتحدة الأمريكية ،وأصبح له جمعيات ومراكز متخصصة .للمزيد أنظر :فتحي ليسير : تاريخ الزمن الراهن .

(4) يطلق مصطلح التاريخ الراهن على محاولة بعض المؤرخين الكتابة عن الأحداث القريبة بالاستناد إلى الشهادة الشفوية والصحافة...وتجاوز النظرية القديمة التي ترى أن الكتابة التاريخية لابد أن تكون على مسافة بعيدة عن الحدث على الأقل بخمسين سنة، أو ربما أكثر

لتستطيع تناوله بطريقة شاملة وموضوعية.ويشار إلى هذا التوجه بمصطلحات أخرى من قبيل :التاريخ الجاري،التاريخ الفائر،التاريخ القريب ...وذلك للتمييز بينه وبين التاريخ المعاصر .للمزيد أنظر فتحي ليسير .

(5) عبد الله بن ابراهيم العسكر :أهمية تدوين التراث الشفوي كمصدر ،دراسة منشورة على الموقع الإلكتوني لجامعة الملك سعود،المملكة العربية السعودية ،تاريخ المعاينة :2015/10/16،ص 5.

(6) رابح لونيسي ،منهج التعامل مع الشهادات والمذكرات عند كتابة تاريخ الثورة الجزائرية (شهادات بن يوسف بن خدة نموذجا)،مجلة عصور ،العدد 6-7،جوان –ديسمبر 2005،ص 22.

(7) محمد مجاود ، أهمية المنهج الشفوي في الكتابة التاريخية ،مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية ،عدد خاص ،ديسمبر 2012،ص10.

(8) رابح لونيسي ،نفس المرجع ،ص 24.

(9) في يوم دراسي من تنظيم كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بجامعة خميس مليانة ،وبمشاركة المتحف الوطني للمجاهد،يوم 21أكتوبر 2015صرحت ممثلة عن المتحف أن هذا الأخير يتوفر على أكثر من ستة ألاف شهادة حية مسجلة ،وأن المتحف بصدد ترتيبها وفهرستها لجعلها في متناول الباحثين في تاريخ الثورة الجزائرية .

(10) محمد المازوني ، من قضايا البحث التاريخي مقدمات أولية ، جامعة ابن زهر، أكادير ،المغرب .2012،ص 11.

(11) رابح لونيسي ،نفس المرجع ،ص 25.

[12] ومن هؤلاء مثلا رابح بيطاط (أحد أعضاء لجنة الستة)، محمد بوضياف (عضو لجنة الستة ومنسقها)،بن طوبال (أحد قادة الثورة البارزين) ،عبد الحفيظ بوصوف (مؤسس جهاز المخابرات أثناء الثورة التحررية)...الخ.